الأمم المتحدة

A/56/338

الجمعية العامة

Distr.: General
6 September 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان والمناطق

تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية

تقرير الأمين العام**

أولا – مقدمة

١ – يقدم التقرير الحالي وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/١٧٢ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم لها تقريرا في دورتها السادسة والخمسين عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات التي جدّت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١ إثر اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والذي أنشأ المجلس بموجبه إدارة انتقالية تابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية تتألف من ثلاثة عناصر هي عنصر للحكم والإدارة العامة وعنصر للمساعدة الإنسانية والإنعاش في حالات الطوارئ وعنصر عسكري، ومنذ ذلك الحين ألغي تدريجيا عنصر المساعدة الإنسانية والإنعاش في حالات الطوارئ اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لأنه لم يعد من الممكن اعتبار تيمور الشرقية بلدا يمر بأزمة إنسانية.

٢ – ولئن كانت مرحلة حالة الطوارئ والأزمة الإنسانية قد انقضت، فإن تيمور الشرقية لا تزال تجابه تحديات الإنعاش وإعادة البناء وإحداث القدرات. وتتعاون إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لتوفير

* A/56/150.

** التأخير راجع إلى ضيق المهلة الزمنية التي حُددت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد التقرير.

021001 021001 01-53501 (A)
0153501

دعم منسق من منظومة الأمم المتحدة لهذا البلد الحديث العهد. وتشمل قائمة وكالات الأمم المتحدة الموجودة في ذلك البلد والتي تعمل تحت قيادة منسق شؤون التنمية بالأمم المتحدة، المنظمات الآتية: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثانيا – نهاية الأزمة الإنسانية والاستعدادات لحالات الطوارئ مستقبلا

٣ – ظلت الحالة الإنسانية في تيمور الشرقية تتحسن طوال عام ٢٠٠١. ولئن كان الكثير من السكان في شتى أرجاء ذلك البلد ما زالوا عرضة للأزمات، لكن مرحلة المساعدة الإنسانية التي اتسمت بالتركيز على توفير المأوى والخدمات الصحية والمساعدات الغذائية الطارئة، قد تحولت، حسب الرأي السائد، إلى حالة إنمائية عادية. وتعمل الآن الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية مع منظومة الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى في مجال التنمية على وضع الخطط اللازمة للتنمية في الأجلين المتوسط والقريب.

٤ – وعقب الإلغاء التدريجي للعنصر الإنساني في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، أقيم مكتب وطني صغير لإدارة الكوارث ضمن إدارة الشرطة وخدمات الطوارئ التابعة للإدارة الانتقالية. وأقر مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠٠١ إطارا وطنيا أوليا تشمل أبعاده التحسب للكوارث ودرءها وإصلاح أضرارها والوقاية منها والتخفيف من آثارها. وشُكلت لجنة وطنية لإدارة الكوارث تتبع نهجا متعدد القطاعات. وتولت اللجنة خلال الأشهر الستة الأولى من إنشائها تنسيق الإغاثة لما يزيد على ٦٠٠ ٥ شخص في ست مقاطعات وذلك في إطار من الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وكانت عملية الإغاثة التي جرت مؤخرا على إثر الفيضانات العارمة التي اجتاحت مقاطعة لاوتم أكبر عملية تصد للكوارث الطبيعية تشهدها تيمور الشرقية.

٥ – ويضم المكتب في الوقت الراهن نائب رئيس من مواطني تيمور الشرقية واثنين من موظفي الاتصال من مواطني ذلك البلد بدأوا يزاولون عملهم جنبا إلى جنب مع أربعة من الموظفين الدوليين. ويظل النجاح في تحقيق التوازن بين تنمية القدرات ومتطلبات التشغيل الجارية من التحديات الكبرى التي سيرفعها المكتب. ومن المقرر أن يبدأ في آب/أغسطس ٢٠٠١ تنفيذ مشروع مدته عام، يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من شأنه أن يفضي إلى تعزيز تطوير القدرات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وكذلك أنشطة إدارة الكوارث التي تعتمد على المجتمعات المحلية. إذا ما واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم المساعدة واستمر تمتين الشراكات المحلية والإقليمية.

ثالثا – إعادة اللاجئين إلى وطنهم

٦ – بلغ عدد اللاجئين من أبناء تيمور الشرقية الذين أعيدوا إلى وطنهم حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ حوالي ٦٦٥ ١٨١ لاجئا، ساعدت حركات الإعادة الطوعية المنظمة ٧٣ في المائة منهم على العودة. وخلال الأشهر الستة الأولى من ٢٠٠١، بلغ عدد المسجلين من اللاجئين العائدين ١٧٠ ٧ شخصا.

٧ – وفي إطار التعاون مع الوكالات الدولية قامت حكومة إندونيسيا، عن طريق فرقة العمل التي شكلتها،

بتسهيل وتنظيم عودة اللاجئين من مواطني تيمور الشرقية من تيمور الغربية. واستمرت عملية إعادة جنود الاحتياطي العسكري الإندونيسيين السابقين المعروفين باسم ''ميلساس'' إلى وطنهم، وإن تباطأت بسبب التأخر في صرف معاشاتهم. وبذلت القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الوطنية الإندونيسية في تيمور الغربية خلال الأشهر القليلة السابقة جهودا مجددة لحل مشكلة اللاجئين. ومن المهم استمرار المساعدات الدولية لدعم حكومة إندونيسيا في عملية الإعادة الطوعية إلى الوطن، أو توفير الخيار المفضل، أو إعادة التوطين.

٨ - أجرت حكومة إندونيسيا عملية تسجيل يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في تيمور الغربية لتحديد عدد اللاجئين الموجودين في تيمور الغربية وعدد الراغبين منهم في العودة إلى تيمور الشرقية وعدد الذين سيبقون في إندونيسيا. وأقيمت خمسمائة وسبعة مراكز تسجيل في نوسا تنغرا الشرقية، التي تشمل تيمور الغربية. وأشرف على عملية التسجيل ٦٠٠ ١ موظف تسجيل و ٨٠ مشرفا ميدانيا، إلى جانب ٣٧٢ ٣ فردا من جنود القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الوطنية الإندونيسية. وتولى مراقبة عملية التسجيل ١٢ مراقبا من المراقبين الدوليين الاثنين والثلاثين الذين وجهت الدعوة لهم. وزار المراقبون حوالي ١٢٠ مركز تسجيل، ولكن وجودهم اقتصر على اليوم الأول لعملية التسجيل، حيث لم يستطيعوا تأكيد صحة الرقم النهائي لعدد الأشخاص الذين سجلوا أنفسهم. وخلص المراقبون إلى أن ''عملية التسجيل والاقتراع جرت في ذلك اليوم على نحو يراعي الإجراءات والسرية بدرجة مقبولة''. وأشارت النتائج الأولية إلى أن ٩٨ في المائة من الأشخاص الذين سُجلوا اختاروا البقاء في إندونيسيا. وأظهرت هذه النتائج الأولية التي أعلنتها حكومة إندونيسيا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ أن أشخاصا يصل مجموعهم إلى ٠٠٠ ٢٩٥ شخص سُجلوا كلاجئين. ومرجع هذا الرقم، الذي يعادل تقريبا ثلاثة أضعاف العدد المقدر للاجئين، أن الأصوات قد أحصيت مرتين في بعض الأماكن في تيمور الغربية. ولم تنشر حكومة إندونيسيا بعد الأرقام الرسمية النهائية لعملية التسجيل التي جرت في ٦ حزيران/يونيه. وقد أقرت حكومة إندونيسيا، منذ عملية التسجيل، بأن نسبة الـ ٩٨ في المائة من الأشخاص الذين أبدوا رغبتهم في البقاء في إندونيسيا لا تعكس بدقة النوايا الحقيقية للاجئين، وأفادت أنها تعمل على إعادة كل لاجئ يود العودة إلى تيمور الشرقية أو إعادة توطينه في إندونيسيا إن آثر ذلك.

٩ - توجد إحدى عشرة نقطة عبور رسمية إلى تيمور الشرقية من تيمور الغربية تديرها قوات حفظ السلام التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وتوالي وكالات الأمم المتحدة، باتصال وثيق مع قوات حفظ السلام ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين ودائرة مراقبة الحدود، رصد نقاط الحدود لتسجيل عودة اللاجئين. ومنذ جريمة القتل الوحشية التي راح ضحيتها ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا على يد الميليشيات في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وما أعقبها من انسحاب جميع موظفي الأمم المتحدة من تيمور الغربية، لم تعد الأمم المتحدة في وضع يتيح لها تيسير تحركات اللاجئين تيسيرا تاما ولا رصد حالتهم في تيمور الغربية رصدا مباشرا. وفي تموز/يوليه أوفد مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة بعثة تقييم أمنية مشتركة بين الوكالات لتقييم الحالة الأمنية في تيمور الغربية وتقديم توصيات بشأن إقامة وجود للأمم المتحدة هناك في المستقبل.

١٠ - ومن شأن التنسيق والحوار بين وكالات الأمم المتحدة وعناصر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن يضمن انتهاج سياسات وممارسات متكاملة إزاء عمليات العودة وإدماج اللاجئين في المجتمع وتحقيق المصالحة.

ويوجه الدعم إلى عمليات إعادة اللاجئين إلى الوطن وإدماجهم في المجتمع من خلال برنامج متعدد القطاعات للمساعدة التي تستهدف توفير الحماية وتراعي احتياجات المجتمعات المحلية تتولى تنفيذه وكالات الأمم المتحدة. كما وجهت المساعدة أيضا إلى أضعف فئات اللاجئين. وتنفذ برامج للمساعدات النفسية الاجتماعية لدعم ضحايا الاغتصاب وغيره من ضروب الاعتداءات البدنية في المخيمات فضلا عن العائدين المصابين بأمراض عقلية. وعلاوة على ذلك تنظم وكالات الأمم المتحدة برنامجا لتتبع الأطفال بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية شريكها في التنفيذ. وقد تمكن البرنامج من لم شمل أكثر من خمسمائة طفل مع أهاليهم حتى الآن. والاستعدادات جارية أيضا من أجل ضمان أن تسن تيمور الشرقية بعد استقلالها تشريعات مناسبة بخصوص اللاجئين وتشير الدلائل إلى أن الحكومة تود الانضمام فور الاستقلال إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.

رابعا – المصالحة

١١ – تسعى مبادرات المصالحة التي تقود خطاها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: إعادة اللاجئين من تيمور الغربية، والعمل، من خلال المصالحة، على ضمان الأمن في تيمور الشرقية على المدى البعيد بعد انسحاب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويتلخص النهج المتبع في هذا الشأن في فتح باب الحوار مع عدد من قيادات الميليشيات والزعماء السياسيين من دعاة الحكم الذاتي، حيث لا يزال للعديد منهم نفوذ كبير على أعداد ضخمة من اللاجئين في المخيمات القائمة في تيمور الغربية. وقد نفذت هذه الاستراتيجية من خلال نهج يعالج حالة كل مقاطعة على حدة، بدءا بمقاطعتي باكام وأينارو. وسوف يغطي أيضا في القريب العاجل مقاطعات كوفاليما، وأيليو، ومانوفهي، وماناتوتو. وخلال الأشهر الأخيرة، كثف زعماء تيمور الشرقية مشاركتهم في هذه الجهود، إلى جانب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وقد ترأس زنانا غوزماو شخصيا وفده في الاجتماعات التي عقدت على الحدود مع قيادة الميليشيات في تموز/يوليه ٢٠٠١ والتي ستستمر في آب/أغسطس. وزار الأسقف نسيمنتو وستة من الزعماء المحليين من تيمور الشرقية كوبانغ، تيمور الغربية، في أيار/مايو لعقد محادثات مع شتى الزعماء المطالبين بالحكم الذاتي ومخاطبة اللاجئين. كما أقام الأسقف قداسا في مخيم نولباكي للاجئين الواقع على أطراف كوبانغ. وتشير نتائج الكثير من المبادرات التي اتخذت على مدار الأشهر الستة الماضية إلى أن عجلة المصالحة بدأت تدور من جديد وأن قيادة تيمور الشرقية تشارك بنشاط في هذه العملية. وقد ناشد زنانا غوزماو اللاجئين نسيان الماضي ”والعودة والتعاون من أجل بناء صرح تيمور الشرقية الجديدة“. وسجلت مبادرات المصالحة التي اضطلعت بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بدعم من أبناء تيمور الشرقية، حرصا دائما على تأكيد اقتران المصالحة مع إقامة العدالة.

خامسا – تنفيذ حكومة إندونيسيا لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)

١٢ – فيما يتعلق بنزع سلاح الميليشيات وحلها، من الصعب التأكد من مدى ما تحقق من تقدم في هذا الشأن في تيمور الغربية. وتنتهج القوات المسلحة الإندونيسية علانية نهجا أكثر تشددا في هذا الصدد، وإن كان من المعتقد أن مخيمات اللاجئين ما زالت بها بعض الأسلحة.

١٣ – وبخصوص عمليات القتل في أتامبوا، فقد أفضت التحقيقات التي قامت بها إندونيسيا، إلى توجيه الاتهام إلى

ستة أشخاص وتقديمهم إلى المحاكمة في جاكرتا لقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأدين المتهمون وأصدرت محكمة إندونيسية عليهم أحكاما بالسجن تتراوح بين ١٠ و ٢٠ شهرا في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١. وقد أشرت في نفس اليوم إلى أن هذه الأحكام لا تتناسب مع جرائم ارتكبت عمدا وبطريقة وحشية وكما أعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن إحساسها بالخيبة واصفة تلك الأحكام بأنها إهانة لذكرى هؤلاء العاملين في المجال الإنساني الذين كرسوا حياتهم لخدمة البشرية. وحث رئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من جانبه المدعي العام في إندونيسيا على إعادة النظر في القضية بناءً على عدم تناسب الاتهامات الموجهة ولا الأحكام التي قضت بها محكمة جاكرتا مع الجرائم المرتكبة. وكما أكد رئيس الإدارة الانتقالية للسلطات الإندونيسية ضرورة استئناف الأحكام الصادرة في قضية أتامبوا في إطار النظام القضائي الإندونيسي.

سادسا – تنمية القدرات وتوظيف التيموريين في الإدارة العامة

١٤ – من التحديات الأساسية التي تجابه هذا البلد في مجال التنمية قضية تطوير القدرات. وقد تحقق تقدم كبير حتى الآن في إعداد إدارة مدنية جديدة في مجالات التوظيف والمرافق المادية وإعداد الموظفين المدنيين. وتشمل قائمة التحديات المحددة تنمية الموارد البشرية وتعزيز إطار السياسات والقوانين وتنظيم الدور المتغير للموظفين الدوليين، وإدارة العملية الانتقالية فيما يتعلق باللغة.

١٥ – وقد اختيرت الوكالة الوطنية للتخطيط والتنمية، ضمن الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، لتكون مركزا لتنسيق العمل على تنمية القدرات. ووضعت الوكالة المذكورة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطة شاملة لتنمية القدرات في مجالي الحكم وإدارة القطاع العام ركزت فيها على وضع الأسس لنقل السلطة إلى إدارة مستقلة في تيمور الشرقية وعلى تعزيز القدرات في شتى القطاعات بما يتيح للوظائف المناطة لإدارة عامة مرنة قادرة على أداء وظائفها وتمكينها من توفير الخدمات الأساسية. ويمكن أن يُتبع هذا البرنامج الأولي، الذي سيستمر أربع سنوات، بفترة تمتد من ثماني إلى عشر سنوات يمكن خلالها للإدارة العامة أن تتوسع في تقديم الخدمات للسكان من خلال تحسين برامجها وخبراتها وقدراتها. وعُرض البرنامج الخاص بعنصر الحكم والإدارة العامة في مؤتمر للمانحين عقد في كانبيرا في حزيران/يونيه ٢٠٠١ حيث لقي قبولا حسنا. كما أقر مجلس وزراء الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية البرنامج الجاري تنفيذه بدعم من المانحين ووكالات الأمم المتحدة.

١٦ – وتحقق تقدم كبير في توظيف تيموريين في الخدمة المدنية وهو ما يعني إقامة خدمة مدنية تؤدي وظائفها على أكمل وجه ويديرها موظفون من مواطني تيمور الشرقية. ورغم تعقد المهمة وتعدد القضايا التي تكتنف تأسيس إدارة للخدمة المدنية تتسم بالمرونة والكفاءة وتستهدف توفير الخدمات لتيمور الشرقية ومواطنيها وتحقيق آمالهم، فإن مكتب دائرة الخدمة المدنية والوظيفة العامة وهو وحدة الدعم الرئيسية داخل الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية لعملية إعادة بناء الخدمة المدنية، عين موظفين في أكثر من ٧٢ في المائة من المناصب الإدارية و ٨٩ في المائة من مناصب الخدمة المدنية التي يبلغ عددها الإجمالي ١٠ ٦٥٤ منصبا (وهو العدد المدرج في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١) حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠١.

١٧ – وما زال أبناء تيمور الشرقية وشركاؤهم الإنمائيون يواجهون تحديات جبارة في تحويل إدارة مدنية يغلب عليها الطابع الدولي إلى إدارة وطنية مستدامة. وسعيا لتحقيق هذه الغاية، تواصل أكاديمية الإدارة المدنية تقديم مجموعة متنوعة واسعة من الدروس والبرامج التدريبية في مجالات أصول

الحكم والتنظيم والإدارة. وكما تُنظم وتقام أيضا على صعيد الإدارات دورات للتدريب على الإدارة والشؤون الفنية. وتوفر أيضا منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال التنمية الدعم المؤسسي للمنظمات غير الحكومية المحلية.

ألف – الصحة

١٨ – تركز نشاط شعبة الخدمات الصحية بالإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام على إعادة توفير الخدمات الأساسية وإعادة السياسات والنظم وإتاحة الموارد البشرية اللازمة لدوام تلك الخدمات على المدى البعيد. وتشير التقديرات الأولية إلى تزايد القيود التي تعرقل تحسين سبل توفير الرعاية الصحية وهو أمر يعزى إلى قلة الموارد البشرية أكثر منه إلى انعدام المرافق أو السياسات. ومن المعتزم، القيام على صعيد المجتمعات المحلية، بتوفير الخدمات عن طريق شبكة مؤلفة من ٦٤ مركزا صحيا محليا و ٨٨ موقعا للخدمات الصحية و ١١٧ عيادة متنقلة مع إمكانية إحالة المرضى إلى قطاع المستشفيات عند اللزوم. ومعظم هذه العيادات تعمل بالفعل، لكن عددا من العيادات المتنقلة لن تبدأ العمل قبل توزيع ١٣٠ دراجة نارية، في آب/أغسطس. وتوضح البيانات المجموعة في آذار/مارس ٢٠٠١ أن ٨٠ في المائة من السكان يستطيعون الآن ارتياد مرافق دائمة للرعاية الصحية. غير أن عمليات الرصد المستمرة توحي بأن معدل الانتفاع من الخدمات الصحية متدن ومتقلب بشدة، وأن نسبة المرافق الصحية، التي تُستخدم على الوجه الصحيح، تقل عن ٤٠ في المائة.

١٩ – ومعدل التحصين الروتيني لجميع الأطفال في السنة الأولى من العمر منخفض (١٥ في المائة). غير أن برنامجا وطنيا للتحصين ضد شلل الأطفال نفذ في أواخر عام ٢٠٠٠ في صورة مشروع مشترك بين وكالات الأمم المتحدة والإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية حقق نسبة تغطية تبلغ ٨٠ في المائة. وأحرز تقدم كبير في تأسيس برنامج وطني لمكافحة داء السل في تيمور الشرقية. ويحظى هذا البرنامج بدعم نشط من فرعي الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية الكاثوليكية (كاريتاس) في النرويج وتيمور الشرقية، ومعهد متريس للبحوث الصحية في داروين، استراليا، ووكالات الأمم المتحدة. وينفذ البرنامج الوطني لمكافحة داء السل، الذي استأنف نشاطه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، في جميع مقاطعات تيمور الشرقية الثلاث عشرة. وخلال عام ٢٠٠٠، شُخصت ٤٠٥٤ حالة إصابة بالسل وبدأ علاج المصابين في إطار البرنامج الوطني. وكانت أخطر الأمراض المعدية المنتشرة في تيمور الشرقية هي الملاريا والحصبة والالتهاب السحائي والتهابات الشعب الهوائية والإسهال.

٢٠ – وتعرض عدد كبير من المرافق الصحية للتخريب أو التدمير في أعقاب الاستفتاء الذي جرى في عام ١٩٩٩. وبينما أُصلح الكثير من هذه المرافق، وضع برنامج وفق خطة محكمة لإصلاح البنية التحتية، وانتهى العمل في إعداد التصميمات الخاصة بـ ٢٥ عيادة من المقرر التعاقد على إنشائها بحلول منتصف تموز/يوليه. ولم يتقرر بعد ما إذا كان ينبغي إنشاء خمسة مستشفيات إقليمية أوتوسيع نطاق التغطية بتأسيس عدد أكبر من المستشفيات الصغيرة. وهناك في الوقت الراهن أربعة مستشفيات في المناطق الآتية: ديلي، وباوكاو، وأويكوسي، وماليننا. وقد أُجريت بعض الاصلاحات في كل منها. ومن التحديات الكبرى، التي ستنشأ في فترة الشهور الست القادمة، نقل إدارة المستشفيات ومرافق الخدمات الصحية الأخرى إلى حكومة تيمور الشرقية. وقدم برنامج البنك الدولي لإنعاش الخدمات الصحية الذي تبلغ قيمته ١٢,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية دعما قيما لعمليات الإنعاش وتطوير السياسات والنظم.

٢١ - وعين موظف كبير من مواطني تيمور الشرقية رئيساً لشعبة الخدمات الصحية، وعين أربعة نواب له، و ٦٤ شخصاً رؤساء للدوائر الصحية في المقاطعات. وقد بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم حتى اليوم ٨٠٠ موظف ومن المتوقع إنشاء ٣٦٧ وظيفة إضافية في السنة المالية القادمة أيضا. وقد واجهت عمليات تعيين موظفين في قطاع الصحة من السكان الوطنيين الكثير من المعوقات التي عطلت سيرها ولكنها شارفت الآن على الانتهاء. وقد أعانت وكالات الأمم المتحدة شعبة الخدمات الصحية في تحديد جميع مواصفات الوظائف الوطنية المطلوبة وتعيين الموظفين بها، كما أنها تعطي أولوية كبرى للنهوض بقدرات الموظفين المعينين حديثا عن طريق مزيج من أنشطة التدريب والإشراف. وقد بوشرت هذه العملية بدورة تدريبية مكثفة استمرت ٥ أسابيع حول الإدارة التنظيمية من أجل الموظفين المعينين حديثا في مناصب عليا في شعبة الخدمات الصحية. وللتغلب على النقص في الأطباء، قدمت منظمة الصحة العالمية منحا دراسية لـ ١٠ من طلاب الطب لتمكينهم من إكمال دراساتهم.

٢٢ - وقد تأسس رسميا فريق عامل معني بالسياسات الصحية مُشكل برمته من موظفي الخدمات الصحية من أبناء تيمور الشرقية وغيرهم من أصحاب المصلحة، علاوة على الفرق العاملة المعنية بالنهوض بالخدمات الصحية، وبمكافحة الأمراض المنقولة بالحشرات وبالصحة الإنجابية. ويعالج الفريق العامل المعني بالسياسات الصحية القضايا الهامة المتعلقة بهيكل النظام الصحي، ووظائفه وتمويله، مركزا على السياسات التي يُرجح أن يكون لها أفضل الأثر على الصحة. وفي أيار/مايو، بدأ العمل في وضع دليل وطني للصيدليات في تيمور الشرقية، استناداً إلى قائمة الأدوية الأساسية والمبادئ التوجيهية للعلاج النموذجي في تيمور الشرقية، يتناول معظم الأمراض والمشاكل الصحية الشائعة. وسيشمل هذا الدليل المبادئ التوجيهية القائمة للإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة والملاريا والسل والصحة الإنجابية وسيكملها كما سييسر رصد أداء العاملين في مجال الصحة.

٢٣ - وإدراكا للحاجة الماسة لاتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب، لمنع انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية في تيمور الشرقية، وضعت شعبة الخدمات الصحية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، تدابير للوقاية والمكافحة تركز على التوعية الصحية ونشر المعلومات وتشجيع السلوكيات الجنسية الآمنة بين السكان، وتأسيس المرافق اللازمة للتشخيص المبكر للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وعلاجها، وتوفير خدمات آمنة لنقل الدم. وأُوفدت إلى تيمور الشرقية من ١٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بعثة مشتركة بين الوكالات معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي،كان من نتائجها تحديد برنامج عمل كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة تحديداً واضحاً. ومن بين الأنشطة الأخرى التي تنهض بها وكالات الأمم المتحدة، تعزيز الرقابة على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، ودراسة السلوكيات الجنسية، وتوفير الدعم للإنشاء خدمات آمنة لنقل الدم، وتشخيص الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في المختبر، والتدريب على علاج الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وتأسيس الخدمات العلاجية الأخرى اللازمة لذلك والتوعية العامة. وقد أنشأت شعبة الخدمات الصحية فريقا عاملا من مواطني تيمور الشرقية معنياً بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو يتعاون في الوقت الراهن مع الكنيسة ومع المربين الذين يعملون مع الشباب المعرضين لخطر الإصابة.

٢٤ - وشهدت الشهور الستة الأخيرة زيادة في الأنشطة الرامية إلى تحسين توفير خدمات الصحة الإنجابية، وذلك في إطار خطة عمل مشتركة بشأن الصحة الإنجابية، مدتها سنتان وضعتها شعبة الخدمات الصحية ووكالات الأمم المتحدة. وتيسر هذه الخطة توفير الإمدادات الطبية، وتقدم التدريب اللازم للأخصائيين في مجال التوليد وأمراض النساء، وتوظفهم.

٢٥ - ولقد سمح الانتقال من أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة إنمائية أكثر تقليدا بتطور الخدمات الطبية غير الطارئة. وفي مجال الصحة العقلية، دعمت وكالات الأمم المتحدة وضع سياسة للصحة العقلية في تيمور الشرقية، وبناء على توصياتها، سينفذ برنامج للصحة العقلية بدعم من الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية. ومن المجالات الأخرى التي تشهد نشاطا متزايدا مجال الصحة البيئية. وتعمل شعبة الخدمات الصحية ووكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع إدارة الهياكل الأساسية، على تنسيق الجهود في مجال المياه والمرافق الصحية. وأُولي اهتمام خاص بمسائل النفايات الطبية، والعمل على تخفيف المخاطر الصحية المترتبة على مادة ''الأسبستوس'' في منطقة ديلي ومناطق أخرى. وقدمت وكالات الأمم المتحدة المساعدة من خلال بناء القدرات المحلية لتنفيذ الأنشطة في مجال المياه والمرافق الصحية. وبحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠١، تم من خلال هذه العملية إنشاء ٢٦٦ ٢ مرحاضا للاستخدام العائلي و ٢١٤ خزانا للمياه سعة كل واحد منها ٣٠٠ ١ لتر، وإصلاح/أو تشييد ٦٦ بئرا محفورة في ٥٠ قرية. وسيوسع نطاق هذه المبادرة لتشمل ١٠٠ قرية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

باء - التعليم

٢٦ - أحرز نجاح متواضع في مجال التعليم. ومن أكبر العوائق في هذا الصدد النقص في عدد المدرسين والافتقار إلى الأثاث المدرسي. وتتوالى عملية الإصلاح المادي للمدارس بصفة مطردة. بيد أن الضرر الذي لحق بالمرافق التعليمية خلال فترات العنف كان بالغ الشدة بشكل يجعل من الضروري استمرار هذه الجهود لأمد ليس بالقصير بعد الحصول على الاستقلال، لا من أجل إعادة الهياكل الأساسية السابقة للمدارس فحسب، بل من أجل استيعاب سرعة ازدياد عدد التلاميذ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس أيضا. وتمت زيادة العدد المستهدف لإصلاح الفصول والبالغ في الأصل ١٠٠ ٢ فصل، إلى حوالي ٧٨٠ ٢ فصلا، في كامل أنحاء الإقليم، لاستيعاب أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس التي تفوق ما كان متوقعا. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت هناك ٤٠٠ مدرسة، تضم ٠٨٨ ٢ فصلا، تعمل بمستواها الأساسي، حيث تم إنجاز الإصلاحات المادية، وتوفير الكتب المدرسية والمواد التعليمية، وتعيين المدرسين. ويجري العمل في ١٣٥ مدرسة إضافية، تضم ٦٩٢ فصلا، ويتم تجميع الأثاث المدرسي، وتوزيعه. ويتوقع أن تصل جميع الفصول، البالغ عددها ٧٨٠ ٢ فصلا، إلى مستوى التشغيل الأساسي، بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتعمل الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والبنك الدولي، (من خلال برنامجه للاستعداد لاحتياجات المدارس في الحالات الطارئة وقيمته ١٣,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) معا في جهد مشترك لإصلاح المدارس.

٢٧ - وبدأت في نيسان/أبريل عملية واسعة النطاق لوضع الخرائط المدرسية، وذلك كي تكون أساسا لاتخاذ القرارات المتعلقة بمواقع المدارس في المستقبل، وقاعدة شاملة للبيانات توضع على أساسها السياسات. وسيتحول مجال التركيز بعد ذلك إلى إنشاء شبكة مستدامة من المرافق المدرسية لاستيعاب الاحتياجات المستقبلية في نظامي التعليم الابتدائي والثانوي. وتم التعاقد على العمل في إنشاء ثلاث مدارس إعدادية ومدرستين ابتدائيتين نموذجيتين، لتكون مثلا يحتذى

به عند إنشاء الهياكل الأساسية التعليمية مستقبلا في تيمور الشرقية. ويتمثل الهدف من ذلك في تصميم مدارس ابتدائية وثانوية متكاملة، توفر تكاليف الصيانة، وتعمل كمركز للموارد التعليمية في المقاطعات.

٢٨ - وفي مجال توظيف المسؤولين عن التعليم من تيمور الشرقية، تم توظيف ما مجموعه ٤٧٠ ٥ مدرسا، وترسيمهم في مناصبهم، بما في ذلك ٩٠٠ مدرس في المرحلة الإبتدائية، و١٠٠ مدرس في المرحلة الثانوية، أضيفوا في الآونة الأخيرة إلى الميزانية، بعد الحصول على التفويض الوزاري في شباط/فبراير. وتم تعيين مدير عام تيموري، وثلاثة مديرين، و ١٣ مراقبا تعليميا للمقاطعات، وموظفين تقنيين أساسيين وموظفي دعم على المستوى المركزي ومستوى المقاطعة. وتوشك الجامعة على إنهاء سنتها الدراسية الأولى التي تمكّن خلالها ٤٦٢ ٣ طالبا من متابعة برامج عادية، و ٣٨٦ ١ طالبا من تلقي دورات تأهيلية مدتها ستة أشهر. ويعمل حاليا في البرنامج الدراسي العادي ١٣٨ عضوا في هيئة التدريس، و ٩٥ موظفا إداريا. وفضلا عن ذلك، قام الشركاء المانحون بدعم ما يزيد على ١ ٠٠٠ منحة دراسية في الخارج.

٢٩ - وفي نيسان/أبريل قام عدة مانحين باستعراض للقطاع التعليمي. وحتى يتسنى تحقيق تكامل أفضل بين المساعدات الثنائية والمساعدات المتعددة الأطراف، والتوقعات المتعلقة برأس المال والنفقات المتكررة، قامت بعثة المانحين المشتركة بالعمل مع إدارة التعليم في إعداد تقديم ميزانية التعليم. وأبرزت البعثة أيضا الحاجة إلى وضع سياسة استراتيجية، وخيارات تمويلية في مجال التعليم على المدى الطويل.

جيم - الأمن

٣٠ - إن التقدم الناجح في جميع مجالات المرحلة الانتقالية تعززه التطورات في الوضع الأمني. وتتضافر جهود الدفاع والدبلوماسية لإيجاد بيئة مأمونة ترعى النمو الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ تقديم تقريري الأخير إليكم، وضع الهيكل الإداري الضروري لدعم القوات المسلحة، كما تم الشروع في التوظيف والتدريب. وأُنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مكتب تشكيل قوة الدفاع، يديره رئيس من تيمور الشرقية، يُعينه خبراء معارون من الشركاء الثنائيين.

٣١ - ووافق المجلس الوطني على التشريع الذي أُنشئت بموجبه قوة الدفاع لتيمور الشرقية، ووقّع عليه الممثل الخاص للأمين العام ليصبح قانونا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وحتى الآن، تم تجنيد ٦٥٠ من الجنود النظاميين من مجموع ١ ٥٠٠ في قوة الدفاع، وتم اختيار الأغلبية العظمى منهم من بين صفوف القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطنية لتيمور الشرقية. وأنهت المجموعة الأولى البالغ عددها ٢٥٠ فردا التدريب الأساسي في ٢١ حزيران/يونيه. وحُدد موعد بدء التدريب للمجموعة الثانية في أواسط تموز/يوليه.

٣٢ - وتم تقديم مخطط يغطي خمس سنوات لتطوير قوة الدفاع لتيمور الشرقية مستقبلا في إطار خطة تطوير الدفاع التي صدرت مؤخرا لاستعراضها. ولقد شكلت هذه الخطة أساس المناقشة في المؤتمر الدولي الثاني للأطراف المعنية المتعلق بإنشاء قوة الدفاع لتيمور الشرقية، الذي انعقد في ديلي يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه. ولقد أتاح ذلك الاجتماع فرصة لطلب المساعدة الثنائية من البلدان المشاركة لإنشاء القوة وتطويرها. وسيعتمد التدريب والدعم التشغيلي لقوة الدفاع لتيمور الشرقية، بالإضافة إلى إنشاء هياكلها الأساسية وتزويدها بالمعدات، على التبرعات الطوعية، في حين ستتحمل حكومة تيمور الشرقية التكاليف المتعلقة بالموظفين، والتشغيل، والصيانة.

دال – العدالة

٣٣ – طرأ تقدم ملموس في المجالات المركزية الأربعة لنظام العدالة، والمتمثلة في – نظام المحاكم، وخدمات الإدعاء، وخدمات الدفاع، وخدمات السجون. وتؤدي محكمة الاستئناف (التي ستصبح المحكمة العليا في المستقبل)، ومحاكمات المقاطعات التابعة لديلي، وباوكاو، وأوكوسي، وظائفها بصفة كاملة. وتأخرت عملية إعادة تأهيل محكمة سيواي، بيد أنه يتوقع الانتهاء منها قريبا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أربعة مكاتب إدعاء على مستوى المقاطعة، ومكتب واحد للمحامين العامين في ديلي، ومكتب مقاطعة واحد في باوكاو. ويوجد ٢٥ قاضيا، و ١٣ مدعيا عاما، و ٩ محامين، وجميعهم مواطنون من تيمور الشرقية، يتم تدريبهم أثناء العمل وإرشادهم من طرف عناصر دولية في إطار برنامج تدعمه وكالات الأمم المتحدة. وتعمل حاليا بصفة كاملة ثلاثة سجون، وهي سجون بيكورا، وغلينو، وباوكاو. ويطور حاليا مركز الاعتقال في بيكورا كي يوفر ٧٥ حيزا إضافيا بنهاية حزيران/يونيه. وتم توظيف ما يزيد على ١٠٠ حارس للسجون، من مواطني تيمور الشرقية، ويتم تدريبهم أيضا أثناء العمل.

٣٤ – وداخل محكمة مقاطعة ديلي، يقوم فريق مخصص لمحاكمة الجرائم الخطرة المرتكبة في سنة ١٩٩٩ بعقد جلسات استماع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وركز المحققون في الجرائم الخطرة جهودهم على ١٠ قضايا ذات أولوية. وتم تحويل ٧ من هذه القضايا ذات الأولوية من وحدة التحقيق إلى المدعي العام. وجمعت حوالي ٠٠٠ ٢ إفادة من الشهود، والضحايا، والمشتبه فيهم، وإحالة ٦٢٩ قضية، واحتجاز ٣٠ شخصا، وتوجيه لوائح اتهام إلى ٤٤ شخصا.

٣٥ – وفي ٦ شباط/فبراير، تم تحويل لائحة الاتهام الثانية المتضمنة لجريمة مرتكبة ضد الإنسانية. وصدرت لوائح اتهام في حق خمسة أشخاص، بمن فيهم ضابط في الجيش الإندونيسي، يشتبه في ارتكابهم جرائم قتل، واغتصاب، وتعذيب، وحرمان غير مشروع من الحرية، ومعاملة غير إنسانية ومهينة، واضطهاد. وتم أيضا في ٢ أيار/مايو و ٦ حزيران/يونيه تقديم لائحتي اتهام أخريين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ويتعلق كلاهما بالجرائم المرتكبة في مقاطعة ليكيتشا، وذلك كجزء من حملة العنف التي قادها أفراد من الجيش الإندونيسي ومجموعة الميليشيا بيسي ميراه بوتيه المؤيدة للحكم الذاتي.

٣٦ – وينتهج مكتب المدعي العام سياسة تهدف أيضا إلى مقاضاة الأفراد التابعين للميليشيات من مرتكبي الجرائم، الذين شاركوا في أعمال إجرامية، مع آخرين في مواقع عليا أو قيادية. واتهم ٢٠ شخصا في المجموع بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ونظرت المحاكم أيضا في طائفة من قضايا القتل الفردية، وغيرها من الجرائم التي تقع تحت طائلة ولاية الجرائم الخطرة، أو أنها بصدد النظر فيها وقت إعداد هذا التقرير. وصدر الحكم الأول في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وأدين ما مجموعه سبعة أشخاص حتى اليوم. وأنشئ في ١٥ حزيران/يونيه فريق ثان لمحاكمة الجرائم الخطرة، ويتكون الفريق من قاضيين دوليين، وقاض من مواطني تيمور الشرقية، وذلك لمزيد من الإسراع بعملية المحاكمة.

٣٧ – وتظل مشاركة المنظمات غير الحكومية في مضمار العدالة نشاط مهما ومميزا. ولا تزال منظمة ياياسان هاك واحدة من أبرز المنظمات التي تروج لأنشطة رصد حقوق الإنسان. وشاركت منظمة ياياسان هاك مشاركة مكثفة في وضع العديد من القواعد الجديدة التي قامت الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بسنها، وتشمل القواعد المتعلقة بشؤون الشرطة، والمتعلقة بعمل المحاكم، ومقترح لوضع قاعدة بشأن بالمنظمات غير الحكومية العاملة في تيمور الشرقية.

٣٨ - وبشكل مواز لوظيفة نظام العدالة العام، فإن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا قياديا في الدعوة إلى طرائق بديلة لحل المنازعات. ولقد قامت منظمات غير حكومية، مثل منظمة معهد كوديلاك سوليمنتوك، ومقرها ديلي، وشبكة تحويل المنازعات التي شكلت حديثا، بأنشطة التدريب داخل الإقليم، وخارجه، كما شاركت في حل المنازعات في عدد من أنحاء تيمور الشرقية. وعلى سبيل المثال، فإن ممثلين لمنظمة معهد كوديلاك سوليمنتوك، قد رجعوا حديثا من دورات تدريبية نظمت في الولايات المتحدة في مجال السلام واللاعنف.

هاء - القانون والنظام

٣٩ - تواصل التوجه نحو إدخال تحسينات في مجال السلامة العامة. ومنذ كانون الثاني/يناير، شهدت تيمور الشرقية انخفاضا ملحوظا في الجريمة المبلغ عنها. بيد أنه خلال الستة أشهر الأولى من ٢٠٠١، كانت هناك حالات قليلة تطورت فيها حوادث صغيرة نسبيا إلى منازعات كبرى. وخلال هذه الفترة، زاد حجم نشر الشرطة المدنية من ٤٣٩ ١ شرطيا إلى ٤٩٣ ١ شرطيا، منهم أفراد الشرطة البالغ عددهم ٧٧٧ التابعون لإدارة شرطة تيمور لوروساي. وتعمل أكاديمية شرطة تيمور الشرقية منذ آذار/مارس ٢٠٠٠، وسيتخرج ٨٥٠ من طلابها بنهاية حزيران/يونيه. وبدأ التدريب على شؤون القيادة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، حيث تم تدريب ونشر ٥٥ مفتشا مساعدا في كامل أنحاء المقاطعات الثلاث عشرة، والمقاطعات الفرعية الخمس والستون في تيمور الشرقية، للعمل في مواقع قيادة الشرطة المدنية الدولية. وتمضي بخطى ثابتة عملية التحول التدريجية من الشرطة المدنية إلى إدارة شرطة تيمور لوروساي، التي تهدف أن تصل إلى طاقة تشغيلية كاملة قوامها ٠٠٠ ٣ فرد، بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتستمر أيضا الخطط الرامية إلى زيادة عدد وحدات التدخل السريع، من وحدة واحدة إلى ثلاث وحدات، بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣، مما سيمكن مواطني تيمور الشرقية من القيام بدور أكبر في إنفاذ الأمن العام. وقدمت وكالات الأمم المتحدة أيضا التدريب لأفراد الشرطة في مجال عدالة الأحداث وحقوق الطفل، بما في ذلك تدريب المدربين وإعداد دليل لتدريب أفراد الشرطة في المقاطعات.

واو - الزراعة

٤٠ - تمضي بشكل جيد عملية تمكين العناصر التيمورية من إدارة شعبة الشؤون الزراعية، وذلك بتعيين ١٢٦ موظفا، والجهود الجارية لبناء القدرات. وتوجد حاليا جميع المكاتب الزراعية التابعة للمقاطعات تحت الإدارة التيمورية. ومع أنشطة إعادة تأهيل الأصول التي تم قطع شوط طويل في تحقيقها، سيتحول التركيز في الفترة القادمة من التزويد بالإمدادات واستبدال الأصول المفقودة إلى البرامج التي تقوم على الطلب والمداخلات الهيكلية الرامية إلى علاج أوجه الضعف في الأسواق الريفية وأنظمة التوزيع. وتقدم وكالات الأمم المتحدة المساعدة في مجال وضع السياسات التي تركز حاليا على سياسة تسعير الأرز، والقطاع غير الرسمي في الاقتصاد.

٤١ - وتشارك ١٣ منظمة غير حكومية دولية على الأقل في الأنشطة الزراعية، مع وجود ما يربو على ١٠٠ منظمة وطنية ذات اهتمام أو مشاركة مباشرة في هذا المجال. وتشمل بعض أوجه الدعم الرئيسي التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية في هذا المجال التنمية المؤسسية والتدريب لمنظمات المزارعين، لا سيما في مجال زراعة الأحراج والمدرجات، بالإضافة إلى التقنيات الزراعية مثل استخدام طرائق الزراعة المعمرة، وتوزيع البذور، وتوفير خدمات التوسع، وتقديم المنح لشراء المعدات الزراعية.

٤٢ - وقامت المنظمات الوطنية غير الحكومية أيضا بدور نشط في طائفة من المجالات، لا سيما في مجال التدريب على

الزراعة الحرجية بالمرتفعات، وزراعة الخضروات، وفي إدخال مجموعة من التقنيات الزراعية المستدامة. وتعمل عدة منظمات غير حكومية مع مجموعات المزارعين المحليين في مجال تطوير التسويق البديل للمنتجات الزراعية، لا سيما البن والأرز. وعلى المستوى المحلي، تعمل منظمة من منظمات المجتمع المدني تدعى هالي هوهن، ومقرها في لوس بالوس، مع قطاع صائدي السمك المحليين، لتعزيز تقنيات صيدهم، وتحسين التسويق والإدارة المالية.

٤٣ - وتركز محور الاهتمام في تنمية المجتمعات الريفية على إيجاد شعور بضرورة إعادة بناء القدرة الزراعية لضمان الأمن الغذائي وإدرار الدخل. وأنشئت بعثة مشتركة من المانحين، بمشاركة البنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، والبرتغال، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، لاستعراض القطاع الزراعي خلال الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ودعت البعثة إلى تبني نهج متكامل لدعم القطاع الزراعي من حيث التنمية الريفية الشاملة للقطاعات. وتم التأكيد بصفة خاصة على قطاعات المياه والمرافق الصحية، والتمويل الصغير، والهياكل الأساسية، والصحة، لضمان إحداث أثر إيجابي رئيسي في حياة المجتمعات الريفية. وتم تحويل معظم مساعدات المانحين من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية من أجل تحسين الظروف المعيشية في المجتمعات الريفية. واستجابة لجهود بعثة المانحين المشتركة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حزيران/يونيه ٢٠٠١، بمساعدة الوكالة الوطنية لتطوير التخطيط في وضع استراتيجية أويكوسي الإنمائية المتكاملة. ويتوقع تكرار عملية مشابهة في مقاطعات أخرى.

زاي - الهياكل الأساسية

٤٤ - في الوقت الذي تتقدم فيه عملية إعادة تأهيل الهياكل الأساسية بخطى حثيثة، فإن التقدم المحرز حيال تحقيق الاستدامة على المدى الطويل عاقه وجود نقص جوهري في القدرات. ولقد عادت العمليات في الميناء والمطار إلى سيرها العادي. ويتوقع لقطاعي النقل الجوي والبحري تمويل عمليات تطويرهما من الإيرادات خلال العام القادم. وتتعاون الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ووكالات الأمم المتحدة، في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية ويشمل ذلك برنامجا قيمته ٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تموله الحكومة اليابانية.

٤٥ - ويتم تعمير تسعة عشر مبنى رئيسيا تابعا للادارة الانتقالية لتيمور الشرقية، منها إثني عشر مبنى في ديلي، وسبعة مبان في مقاطعات باكاو، وإيرميرا، ولكويتشا، وماليانا، وأويكوسي، وفكيكي. وستؤوي هذه المباني، ضمن مرافق أخرى، مقار وزارات التعليم، والعدل، والاتصالات المقبلة، بالإضافة إلى مخزن الخدمات الإدارية المركزية، ومركز السجلات الوطنية. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تم الفراغ من تشييد ١٣ مبنى عاما رئيسيا، من بينها محكمة الاستئناف، والمكتب المركزي للمدفوعات، وأكاديمية الشرطة، وإدارة شؤون المياه والمرافق الصحية. وأكاديمية الخدمة المدنية. ولا يشمل هذا التعمير جهود إعادة التأهيل الممولة من خلال الميزانية المقدرة، التي تشمل مقر الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، ومقر قوات حفظ السلام، ومبنى الإذاعة والتلفزيون في ديلي، بالإضافة إلىمراكز الشرطة المدنية في المقاطعات، ومكاتب التسجيل المدني، ومحطات توليد الطاقة.

٤٦ - وتوجد شبكة الطرق في وضع أسوأ مما كانت عليه خلال الفترة السابقة لاقتراع سنة ١٩٩٩. وتم في الأشهر

الأخيرة تنفيذ برنامج واسع لإصلاح الطرق. وبصفة عامة، فإن الأنشطة المضطلع بها حتى الوقت الحاضر قد تركزت على عمليات الإصلاح، وعمليات الصيانة التي تأخر إنجازها، لشبكة الطرق الرئيسية، التي تركت عرضة للتدهور طيلة السنوات الخمس الأخيرة للإدارة السابقة. وتم بصفة متسقة التقيد بمؤشر الأداء الموضوع لشبكة الطرق – وهو المؤشر الذي ينص على أنه لا يجوز إغلاق طريق رئيسي لأكثر من يومين (باستثناء الحالات التي تُغمر فيها الطريق بمجاري المياه المرتفعة) – ولو أن ذلك قد تم في موسم كان فيه سقوط الأمطار خفيفا نسبيا. وخلال الربع الأخير من السنة، تم الشروع في برنامج لصيانة الطرق يعمل فيه أفراد المجتمع المحلي، وبموجب هذا البرنامج تمنح عقود للقرى تقوم بمقتضاها بصيانة الطرق الرئيسية داخل حدود مناطقها. ولقد نجح هذا النهج في إيجاد فرص عمل على المستوى المحلي، وفي خفض التكاليف.

٤٧ – وحولت دائرة شؤون المياه والمرافق الصحية بؤرة تركيز خدماتها إلى تحسين الصحة العامة، وحماية البيئة، ودعم النمو الاقتصادي لتيمور الشرقية. وقام موظفوها الوطنيون البالغ عددهم ١٥٣ موظفا بأنشطة في مجالات رئيسية أربعة، وهي: إمداد المناطق الحضرية لديلي ومدن المقاطعات الرئيسية بالمياه، بدعم من وكالات الأمم المتحدة؛ وخدمات الإمداد بالمياه والمرافق الصحية التي تديرها المجتمعات المحلية (الريفية)؛ والمرافق الصحية الحضرية؛ وإدارة موارد المياه. ويدعم المانحون الثنائيون والمنظمات غير الحكومية إمدادات المياه في المناطق الريفية، بصفة خاصة.

٤٨ – ولقد تحسن الإمداد بالكهرباء في ديلي، على الرغم من أن مقاطعات عديدة لا تزال تعاني من أوجه قصور رئيسية في هذا المجال. وفي بعض المناطق البعيدة، يخصص للسكان المحليين فترة في حدود ست ساعات يوميا للتزويد بالطاقة الكهربائية، رغم أنهم يعانون من فترات انقطاع متفرقة للطاقة الكهربائية. ويعمل قطاع الطاقة على تحقيق تمويل ذاتي خلال ثلاث سنوات، مع إمكانية استثناء تقديم دعم صغير كامل أو جزئي لرسوم استخدام الكهرباء، لصالح الأسر الفقيرة. وتتمثل الأهداف المتكاملة لدائرة خدمات الطاقة في الحفاظ على إمداد للطاقة بصورة نظيفة ومستمرة؛ واستخدام نظام فعال للقياس وإعداد الفواتير يأخذ في الاعتبار احتياجات أفقر العناصر في المجتمع، والتحصيل الفعال للإيرادات؛ والتقيد الصارم بالنظم. وسيتم الشروع في برنامج لإعادة تأهيل محطات توليد الطاقة في المناطق الريفية، وفي المقاطعات، في آب/أغسطس ٢٠٠١، بدعم من الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، وحكومة اليابان، وحكومة البرتغال، ووكالات الأمم المتحدة.

سابعا – المساعدة المقدمة من المانحين

٤٩ – استمرت الدول الأعضاء في تقديم دعم سخي لتعمير تيمور الشرقية، وشرعوا في طائفة من الأنشطة الإنمائية الرئيسية. ويقوم المانحون حاليا بدعم عدد مهم من المشاريع الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف في القطاعات الرئيسية في تيمور الشرقية، ممولين بشكل فعّال جميع الأنشطة الإنمائية الجارية في البلد تقريباً.

٥٠ – ويموّل المانحون أنشطة صندوقين استئمانيين رئيسيين في تيمور الشرقية – الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية، والصندوق الاستئماني الموحد لتيمور الشرقية، اللذين لم يحدد رأسمالهما كليا حتى الآن. ومن المهم، على وجه الخصوص، توسيع قاعدة المانحين الحالية للمساعدة في تمويل (الميزانية الوطنية لتيمور الشرقية) لتغطية التكاليف المتكررة للحكومة. وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، ستواجه تيمور الشرقية ثغرة مالية حرجة في تمويل ميزانيتها الوطنية، في الوقت الذي يتم فيه تعمير وتطوير القطاعات المنتجة للاقتصاد. وتشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم مساهمات للصندوق

الاستئماني الموحد لتيمور الشرقية، لدعم السنوات القلائل الأولى من استقلال تيمور الشرقية.

٥١ - وتستمر الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية والبنك الدولي في الدفع بعملية إشراك الدول الأعضاء والمانحين المتعددي الأطراف. وقد أفضت هذه العملية إلى عقد ستة اجتماعات شهرية للمانحين في طوكيو، ولشبونه، وبروكسل، وفي فترة قريبة جداً، في كانبيرا، في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ومثّل مؤتمر المانحين في كامبيرا خطوة مهمة لإقرار الميزانية الوطنية الثانية لتيمور الشرقية، وللمناقشات المثمرة بشأن التقدم الذي تحرزه الإدارة قياساً بمجموعة من المؤشرات الانتقالية لتقييم أدائها. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل للمانحين بشأن تيمور الشرقية بأوسلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتشجع الدول الأعضاء على حضور هذا الاجتماع المهم، الذي يتوقع أن يكون آخر اجتماع قبل حصول تيمور الشرقية على استقلالها.

ثامنا - ملاحظات ختامية

٥٢ - منذ صدور تقريري الأخير عن تقديم المساعدة لتيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية، المؤرخ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/418)، واتخاذ القرار ٥٥/١٧٢، تغيّر الوضع في تيمور الشرقية بشكل مثير، وكان ذلك إلى الأفضل. ويتميز الوضع الأمني بالاستقرار، كما تم إحراز كثير من التقدم في مجال تمكين مواطني تيمور الشرقية من تسيير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، وتحول محور التركيز إلى إعادة التأهيل والتنمية، ولم يعد قاصرا على تقديم الإغاثة الإنسانية. ولقد دخلت تيمور الشرقية المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية قبل الحصول على الاستقلال، وذلك بإجراء الانتخابات لإقامة جمعية تأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس، في بيئة خالية من العنف، مع إقبال أعداد كبيرة من الناخبين على التصويت. وعلى الرغم من استمرار هشاشة الاستقرار والتقدم اللذين نشهدهما في تيمور الشرقية، فإن استمرار تقديم الدعم من الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وأسرة الأمم المتحدة، سيكفل تواصل هذا التوجه الإيجابي في هذا البلد الذي يوشك أن يصبح مستقلا. وإنني أهيب بالدول الأعضاء أن تواصل دعم جهودنا المشتركة، وتحافظ على روح الالتزام، حتى لا يذهب ما حققناه من استثمارات حتى الآن سدى.